III.(*)

# الطريق إلى مستقبلنا

١. شمس المستقبل « تشرق » من مصر

٢. أسئلة المستقبل

٣. المستقبل بيننا

٤ - جدول أعمال المستقبل

---

(*) هذا العنوان مستوحى من رائعة المحقق الكبير محمود شاكر « الطريق إلى ثقافتنا » .

## III. الطريق إلى مستقبلنا

إن كل رحلة تحتاج إلى زاد . ورحلة المستقبل التى نود أن نقوم بها فى زمان الكوكبية والاعتماد المتبادل تحتاج إلى « زاد حضارى » ، يعطينا الثقة فى قدرتنا على المساهمة فى صياغة « المستقبل المشترك » للبشر ، ومستقبلنا الخاص فى إطاره.

وإذا كنا نطمح إلى أن نقوم برحلتنا على أساس منهج علمى متماسك ، فلابد وأن نبدأ بطرح الأسئلة الصحيحة ونجتهد فى إجابتها ، فليس هنالك ما هو أخطر على المستقبل من الأسئلة غير الصحيحة والإجابات المتسرعة .

ولغياب أى فاصل وجودى ، زمانى أو مكانى أو ثقافى ، بيننا وبين المستقبل ، فهو بيننا ... يتحدد بفكرنا وفعلنا ، وبقدرتنا على إدارة آليات صياغته وتشكيله ، فى ضوء المعطيات المحلية والإقليمية والعالمية ، ومدى استيعابنا لمغزاها ، وتكيفنا الإيجابى معها .

ولا يمكن بالطبع أن ننطلق إلى المستقبل دون تحديد ما يجب علينا عمله لننجح فى رحلته المصيرية . لذلك كان من المطلوب أن نناقش « أجندة » أو جدول أعمال المستقبل .

وهذا ما تحاول فصول الباب التالى أن تطرحه .

## III. ١. شمس المستقبل « تشرق » من مصر

واستوحيت هذا العنوان من حديث جرى منذ سنوات مع المفكر المستقبلى الأمريكى المعروف جيـروم جلين عنـدما كان فـى زيارة لمصـر كمستشار لمشروع « شروق » وهو يعمل الآن كمدير تنفيذى لمشروع « الألفية » ، الذى تنظمه جامعة الأمم المتحدة .

وأثناء الحوار ، كنا نناقش أهمية أن تشهد بداية القرن الجديدة إتفاقاً بشرياً على المبادئ التى تحكم مسيرة الإنسان » ، فى ظل الحضارة البازغة بطابعها الكوكبى المعقد . وعبرت عن أملى فى أن تشارك مصر فى صياغة إعلان يتضمن هذه المبادئ، رد قائلاً بأنه لا يكتفى بأن تشارك مصر فى إصدار الإعلان ، وإنما يتمنى أن يصدر من على أرضها .. فالأرض التى أعطت للبشرية فجر الحضارة ، من حقها أن تحتضن مؤتمرا ، يتم فيه الإعلان عن « فجر المستقبل » . إذا كان هذا هو رأى صديق أمريكى ، فماذا يكون شعور أبناء الوطن ؟ أذكر أننى حدثت نفسى قائلاً : أن مصر تستحق أكثر من أن تشرق «عليها» شمس المستقبل ، بل يجـب أن تشـرق « منها » ، وأن تبذل كل جهد لتشهد أرض الفجر الأول مولد الفجر الجديد !!!

كنت أتمنى أن يؤخذ هذا الإقتراح الذى نشرته فى جريدة الأهرام تحت نفس العنوان (٩٨/٦/١) بجدية شديدة ، وذكرت أن جهودا جبارة يجب أن تبذل لدعوة المشاركين من الجهات الدولية والأهلية ، وأن يتم ذلك تحت مظلة الأمم المتحدة ، مع تضافر العديد من الوزارات المعنية ( الخارجية ، الإعلام ، الثقافة ، التربية والتعليم والتعليم العالى وجهاز الشباب والرياضة ) للإعداد للمؤتمر وللمهرجان العالمى الذى أتصور أن يصاحبه . والطابع الكوكبى للمؤتمر والمهرجان يستدعى الدعوة الواسعة للمشاركة ، مع التركيز على حضور نخبة من كبار المفكرين والعلماء والفنانين ، بجانب رؤساء الدول والوفود الرسمية[١٦] .

ورغم أن ذلك لم يحدث ، إلا أن الدعوة ما زالت قائمة ، والألفية طويلة جداً ... ما زالت فى أيامها الأولى ، وتحتاج إلى هذا الإعلان المستقبلى .

ومن المهم ، ونحن نقدم هذه الدعوة للعالم ، أن نؤكد استنادها إلى أسباب موضوعية ، دون الإكتفاء بنبل العاطفة وعراقة الماضـى . إن إصدار « إعلان المستقبل » من فوق أرضنا يستلزم مبررات مستقبلية .. ، حتى التعامل مع عبق الماضى ولحظاته المضيئة ، ومع التفاعلات الحاضرة وإمكاناتها المتوقعة ، يجب أن يتم فى ضوء إتخاذ المستقبل ، ببدائله وخياراته ، كإطار مرجعى لفكرنا وفعلنا معا . ومن هذا المنطلق ، يمكن أن نرصد أربعة أبعاد تتداعى فى وحدة وترابط لبيان دعوتنا :

( الحضارى – الجغرافى / الاستراتيجى ( الجيوستراتيجى) – التفاعلى – الأخلاقى ) هذه الأبعاد سنحاول أن نستعرض ملامحها الرئيسية بإختصار :

أولاً : البعد الحضارى : عندما تستلهم البشرية تراثها لصياغة إعلان مبادئ مستقبلها ، تجد نفسها أمام حقيقة مذهلة : وطن صغير ، مساحة لا تشغل أكثر من مليون كيلو متر مربع من اليابسة ، يكاد يحتوى قرابة نصف الآثار التى كشف عنها فى العالم أجمع ، ومع استمرار العمل ستزداد النسبة لا محالة . إن التراث البشرى يوحى بأن العطاء لم يكن متساويا بشكل إحصائى ، وأن مصر « البيت / الوطن » قدمت بمساحتها المحدودة العطاء الأكثر منذ فجر الحضارة ، عقائديا وثقافيا وفنيا وتنظيميا ... إلخ. وإذ يستشعر البشر أهمية الإعلان عن ميلاد « المستقبل المشترك »، الذى تمثله الحضارة الكوكبية البازغة ، فمن حق « أم الدنيا » أن يصدر هذا الإعلان من أرضها . والمسألة هنا ليست من باب رد الجميل ، ولكن من باب التأكيد الموضوعى على أن الإعلان المنشود يستلهم « التاريخ المشترك » للبشر ، وقد اختيرت الأرض التى بزغ عليها فجره لإعلان مبادئ « المستقبل المشترك » من فوقها.. عند سفوح أهراماتها ، أو على ضفاف نيلها ، فكل حجر من أحجارها تاريخ، وكل نقطة من مائها حضارة .. ورغم أن شعور المواطنة النبيل لا يعتذر عنه ، إلا أننى اعترف بالانفعال العاطفى وأنا أكتب الجملة الأخيرة ، راجيا ألا يؤثر ذلك على موضوعية الفكرة الخاصة بالبعد الحضارى وبمستقبلية الكيان المصرى . إننى أؤمن بمصر المعنى ، التى يمثلها هذا البعد ، وأعتب على من هاجر من المصريين أو العرب إلى الخارج ، وأخذ ينادى بنهاية وحدة العرب وفقدان المعنى بالنسبة لمصر ، حيث يختصرها فى مساحة صغيرة تقع على ضفاف نهر يعانى من التلوث ، وتلفها المشاكل . ورغم عدم تعمد الرد ، إلا أن كل ما سيأتى فى هذا المقال يعد رداً موضوعيا يتعلق بمصر الحاضر والمستقبل .

ثانياً : البعد الجغرافى الاستراتيجى (الجيوستراتيجى) : إذا كان من أهم مكونات الإعلان الكوكبى للمستقبل المشترك وضع الأسس العادلة لعلاقة شمال الكوكب بجنوبه ، يأتى موقع مصر المرتبط عضويا بقارتين من قارات الجنوب ( أفريقيا وآسيا )، والذى يطل على ويتواصل مع القارة ، التى بدأت المسيرة الحضارية للشمال (أوروبا)، ليعطى لمصر أفضلية خاصة لاستضافة الحدث الخاص بإعلان المستقبل . وكما ذكرت عن ترابط الأبعاد الأربعة ، فإن الموقع عكس تفاعل الزمان والمكان (الزمكان)، كما يقول أهل الفلسفة وأهل الفيزياء ، وقد تفسر « عبقرية المكان » بزوغ فجر الحضارة عندنا ، وتواصلنا مع غالبية الحضارات البشرية الأخرى ، واستيعاب عطائها على أرضنا .... إن حضارة ضمت بحب رسالات السماء وما تقدمه من قيم

روحية، واجتهادات الإنسان وما تقدمه من دروس تاريخية ، تستحق أن تمارس رسالتها الحضارية بالدعوة إلى المستقبل المشترك من فوق أرضها وتحت سمائها ، بعقل وقلب منفتحين لكل البشر .

ثالثاً : البعد التفاعلى : التفاعل شفرة من أهم شفرات المستقبل المشترك ، ومصر كانت وما زالت وستظل مدرسة للتفاعل ، فى الماضى والحاضر والمستقبل . لقد مارست عبر تاريخها التفاعل الرشيد ، الذى يحافظ على الهوية دون ذوبان أو عزلة . وهذا يساعدها اليوم وغدا على ممارسة ذلك فى خضم التوجهات الكبرى والتحولات المتسارعة التى يشهدها الكوكب .

رابعاً وأخيراً : البعد الأخلاقى : إن الحضارة البازغة تحتاج إلى منظومة قيم جديدة ، تستند إلى الرصيد التاريخى للبشر جميعاً . وقد كانت مصر فى كل مراحل تاريخها الممتد صاحبة رسالة أخلاقية ، تحتاج البشرية إلى تبنيها ، رسالة سلام وإخاء ومحبة ، مع نبذ العنف والتطرف ، وإعلاء قيم الحق والخير والجمال .

ختاماً أذكر أننى دعيت إلى برنامج تليفزيونى تحت عنوان « أنا المصرى » ، وسئلت عن معنى هذه العبارة عندى ، فقلت أنها تعنى « أنا الإنسان » الفرعونى/ القبطى/ المسلم/ المعاصر/ المستقبلى ، الذى تؤهله هويته أن يشارك فى صياغة الغد لكل البشر . إنها محصلة آلاف السنين من « المستقبل الممتد » . وهى تستحق أن تكون دائماً كيانا مستقبليا مثالياً ، وعلى أبنائها تأكيد ذلك .

## III. ٢. اسئلة المستقبل

يدرك المشتغلون بالعلم بشكل مكثف أهمية الأسئلة ، فالسؤال الصحيح أفيد وأفضل ألف مرة من الإجابة المتسرعة . وعندما يتعلق الأمر بالمستقبل ، فالأسئلة الواعية، والمناقشة المجتمعية الواسعة حولها ، هما المدخل الأمثل لمقاربة هذا الموضوع الحيوى الذى يشغلنا جميعا . فالمستقبل ليس فقط « الزمان » الذى سنقضى فيه بقية أعمارنا كما يقال ، لكنه « الصورة » المأمولة التى نرجوها لوطن يعيش فيه أبناؤنا وأحفادنا . ومع كل الاحتفاء بالحوار الواسع حوله ، من الحيوى أن نناقش مدى صحة ووعى الأسئلة التى يشهدها هذا الحوار . لذلك أود أن نعتبر المقال الحالى حواراً حول « حوارات المستقبل » والأسئلة المطروحة خلالها .

* إن أول معايير صحة تعاملنا مع المستقبل ، هو أن نجعله « إطارنا المرجعى » ، دون أن نتصوره « مشروعا مستحيلاً » لاستعادة الماضى ، أو أن نعمل على صياغته من خلال الوقوع فى « مصيدة الحاضر » . إن الرؤية المستقبلية للماضى تنبنى على اعتباره مصدراً للطاقة والإمكانية الحضارية ، وبطاقة تعارف مشرفة نقدمها للجماعة البشرية ، مع التحليل الموضوعى للحظاته المضيئة والمظلمة ، واستيعاب دروس «التغيير» الذى شهدها .. لأن التغير هو « الثابت » الوحيد فى إيقاع الحياة البشرية . وهذا لا يعنى بالطبع التخلى عن الهوية ، فهذا تصور قاصر للهوية ، يسلبها الديناميكية والانفتاح والقدرة على التطور والتكيف الإيجابى ، عبر علاقات أخذ وعطاء متوازنة وخلاقة . ويمتد الأمر إلى التعامل مع الحاضر الذى يشهد تقادما سريعا فى عالم اليوم ، حتى أن هناك من يقول « بنهاية الحاضر » ، الذى يصير ماضيا بمجرد حدوثه ، بحيث لا يبقى إلا التعامل مع الماضى والمستقبل !!! ومرة أخرى ، لا يعنى ذلك تجاهل مشكلات الحاضر ، والتهويم فى فضاءات المستقبل . إننا نعنى أهمية التوصل إلى حلول مستقبلية لمشكلات الحاضر ، حتى لا تجد لها حلولا غير مجتمعية ، تعد – فى حد ذاتها – ترحيلاً وتحويلاً للمشكلة إلى شكل آخر أكثر فداحة وهدراً . والأمثلة كثيرة ، وإن كنت أود أن أؤجل مناقشتها إلى موضع لاحق . فكل ما أعنيه فى هذه النقطة هو أن اعتزازنا الحقيقى « بسبعة آلاف سنة حضارة » يجب أن ينعكس على ما نتخذه من خطوات صحيحة نحو « سبعة آلاف سنة مستقبل » ، وأن تصب مواجهتنا لمشكلات الحاضر العديدة فى مسار هذه الخطوات ، ولا يتم ذلك إلا بامتلاك الرؤية بعيدة المدى والاتفاق المجتمعى الواسع حولها ، لأن المستقبل ملك للجميع .

* ثانية القضايا التى تستحق أن نثيرها تتعلق بتصوراتنا عن التقدم والتخلف ، والعلاقة بالآخر « المتقدم » طبقا لواقعه العلمى والتكنولوجى ومؤشرات التنمية

البشرية عنده وعندنا . هنا تجدر التفرقة بين « النقل الكيفى » و « النقل الكمى » لإمكانات وآليات التقدم . إننا نحتاج أن ننقل الكثير عن «الآخر» وفى لحظاتنا المضيئة نقل الآخر عنا . لكننى ، وأرجو أن توافقونى على ذلك ، نحتاج إلى النقل الكيفى بأكثر مما نحتاج إلى النقل الكمى ، الذى يعد فى كثير من الأمور مستحيلا أو غير مرغوب على الأقل تقدير . إن النقل الكيفى يعنى استيعاب التوجهات الكبرى megatrends لمسيرة التطور البشرى ، والالتحام بها : تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية ، الاهتمام بجودة التعليم والرعاية الصحية ، إطلاق الحافز الفردى والقدرات الابتكارية فى إطار جمعى ومجتمعى ، الإدارة الحديثة وتصحيح العلاقة بالوقت ، وتعظيم إنتاجية العمل بكل أنواعه والمشاركة فى مواجهة المشكلات ذات الطابع الكوكبى ،كإحلال السلام وتقليل التلوث والعمل على التنمية الشاملة والمستديمة ... إلخ . أما النقل الكمى فيتمثل فى الانبهار بنموذج مخالف ، يعد نتاج تاريخ زمكانى ( زمانى / مكانى ) مغاير ، ومحاولة استيراده كما هو . وهو خطأ لا يقل فداحة عن الاستدعاء الكمى المستحيل للماضى .. علينا أن نقول «لا» للارتماء فى أسر الماضى أو الارتماء فى أحضان الشمال !!! وأظن أن معطيات العلوم الاجتماعية والإنسانية ، التى أرجو أن تشهد تقدما يقارب تقدم العلوم الطبيعية ، توافق ما نذهب إليه . أخيراً ، أود أن أؤكد أن لدينا ما نقدمه للآخر ، كما نحتاج إلى الكثير مما لديه فى مسيرة « الاعتماد المتبادل » التى تقترب منها البشرية بسرعة . فنحن متقدمون فى بعض النواحى القيمية المهمة ، التى لا يقلل من أهميتها مظاهر التخلف المادى ، التى يمكن معالجتها . إن البشرية تحتاج إلى صيغة جديدة للتقدم والتخلف ، تستند فيها إلى مسيرة الإنسان منذ فجر الحضار ، الذى يدين لنا بالكثير . ولا أنكر أننا أمام نقطة خلافية مهمة ، يثقلها ما علق بتراثنا من شوائب تستلزم التنقية من ناحية ، والتعامل السطحى « إنبهاراً أو إدانة » مع حضارة الغرب المزدهرة من ناحية أخرى .. دعونا نتحاور دون المسارعة باخاذ المواقف المتطرفة.

* القضية الثالثة تتعلق بالخلط بين دورى « الفكر الاستشرافى » و « الفكر التنفيذى » فى رسم صورة المستقبل . إن استشراف المستقبل تلزمه رؤية منظوماتية رحبة ، تربط بين المكونات والمدخلات والمخرجات ، وتستوعب تعدد المستويات : المحلى والإقليمى والعالمى ، وأن تتميز ببعد المدى والتعامل الواعى مع المتغيرات المتسارعة . وعند التوصل إلى الصورة الكلية للمستقبل ، التى يشارك فيها كل قادر – بما فى ذلك التنفيذيون طبعا ، باعتبارهم مفكرين – يأتى دور « الفكر التنفيذى » ليبدع السياسات والبرامج اللازمة للوصول إليها. لكن الفكر التنفيذى ، وآلياته المكتبية والبيروقراطية ، لا يستطيع وحده رسم صورة للمستقبل . وإلا ، لتعرضنا لبعض شوائب العمل التنفيذى ، ومن أهمها تصور أن المستقبل محطة فى الزمان

الآتى نمد إليها قضيب قطار من الإجراءات والقرارات ، النابعة من الرؤية الأحادية الضيقة ، دون إدراك وجود « مستقبلات بديلة » . والأخطر من ذلك الوقوع فى شراك « المعارك الصغيرة » ، التى تستنفذ الجهد والطاقة ، وتحكمها الحسابات والمصالح الضيقة ، قصيرة المدى قليلة الفائدة على المجتمعات ومستقبلها .. هل يحتاج الأمر إلى توضيح أكثر من ذلك ؟!!

* والآن ، دعونا نتطرق إلى بعض الأمثة عن « دراسات الحالة » القطاعية ، التى تؤدى الرؤية المستقبلية إلى وضع « الأسئلة الصحيحة » و « الحلول المجتمعية بعيدة المدى » للتعامل معها :

ففى التعليم مثلا ، يزعجنى أن نتعامل مع « أسئلة ساذجة »عن المجانية ومدى حاجة سوق العمل الحالى إليه . إن الأسئلة الصحيحة تتطرق إلى الإتاحة والجودة والجودة والملاءمة لحاجات المستقبل ، فى عالم استقر فيه الرأى على التعليم المستمر كمحور أساسى للتنمية البشرية ، واتجهت فيه سوق العمل إلى الكوكبية والتعير الديناميكى المستمر ، وعلى الفكر التنفيذى أن يبدع فى تحقيق هذه الأهداف، بالبحث عن كيفية التمويل المجتمعى والآليات المناسبة لتحقيقها ، التى تختلف من مجتمع لآخر .

وإذا انتقلنا إلى الإسكان ، الذى ظهرت مشكلته منذ عقود قليلة ، نجد أن غياب التعامل المجتمعى ذى الرؤية المستقبلية ، أدى إلى تراكم المشكلة وظهور الحلول التى تزيد المشكلة تعقيداً ، كالتمليك الفلكى والأبراج المستفزة ومشروعات القوانين «إياها» . ومع إصرار القيادة السياسية على البعد الاجتماعى – وهو ما نشكره لها بشدة لأنها تعبر عن رؤية مستقبلية ثاقبة – تأكد الاتجاه الصحيح نحو المشروعات الكبرى وإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة ، التى توفر مع المسكن التعليم وسوق العمل المنتج والرعاية الصحية وتصحيح أوضاع العشوائيات ... إلخ .

وبالنسبة للعلم والتكنولوجيا ، ظهرت أهمية تحديد أولوياتنا من التكنولوجيات المتقدمة واستكمال كوادرنا القادرة على التعامل معها ، وتشجيع المجتمع على الاستفادة من الطاقات الوطنية وتنميتها من أجل توظيفها فى حل مشكلاته .

وانتقل الحوار حول « العام والخاص » فى الاقتصاد ، إلى أفضل سبل إيجاد فرص العمل وزيادة الإنتاج القادر على المنافسة .

وأؤكد إن كل هذه الأمور مترابطة فى منظومة مترابطة فى منظومة المجتمع الراغب فى المشاركة فى عالم المستقبل ، ومن هنا جاءت الدعوة نحو تجميع الجهود والدراسات وإعطائها الصبغة العلمية والمنهجية المطلوبة بإنشاء « مجلس أعلى

للمستقبل » ، يحدد أبناء الوطن من خلال الخطة الرئيسية master plan التى تحكم إيقاع الفكر والفعل ويرسمون ملامح صورة مستقبله ، التى تتزايد قدرة الإنسان على صياغته دون القعود فى انتظاره ، فمن لا يرسم صورة مستقبله ، سيرسمه له غيره ، ولن تكون كما يحب ويرضى . وقد سبق أن ذكرنا بعض الأمثلة التى تؤكد ذلك .

## III. ٣. المستقبل بيننا !!

مع انتهاء قمة الخمس عشرة لعام ٩٨ تذكرت مقالا كتبته منذ ما يقرب من عشر سنوات ، تحت عنوان « موسم الهجرة إلى الجنوب » ، ذكرت فيه خطورة استغراقنا فى التطلع إلى الماضى ، الذى يحق لنا أن نفخر به ، أو إلى الشمال الذى يتحتم علينا أن نعرف كيف نستفيد من منجزاته ، دون أن نحاول الاستفادة من دروس الماضى ، وإيجابيات الشمال بهدف التوصل إلى صيغة مبدعة تتعامل مع الواقع برؤية متوثبة إلى المستقبل . هذه الصيغة لا يمكن أن تختزل فى العودة المستحيلة إلى الماضى مهما كان مضيئاً ، أو النقل السطحى لصورة الشمال ، التى تناسب ظروف شعوبه وتتقادم بسرعة مذهلة . وإذا كانت القمة المذكورة قد توصلت إلى الأهمية الخاصة لحوار وتعاون « الجنوب / الجنوب » مع استمرار نفس الجهود بين الجنوب والشمال ، وضرورة التفاوض المستمر حول القضايا التنموية والأمنية التى تهم كل البشر ، فإن أكثر أشكال الجنوب خصوصية بالنسبة لبلدان الجنوب النامية هو ما أسميه « الجنوب الداخلى » أو « الجبهة الوطنية » التى تشارك مجتمعة فى الحوار مع كل دوائر الانتماء الأخرى ( العربية – الإسلامية – الإفريقية – الدول النامية الأخرى – دول الشمال بمختلف مستوياتها التنموية ، وصولا إلى القمة السباعية أو الثمانية ، باعتبار أن روسيا يصعب تجاوزها حتى كتابة هذه السطور ) . والحقيقة إننى احتفى فى هذه المقالات بالنسيج الحضارى المتميز – رغم كل المشكلات والتحديات – الذى يسمى « مصر » وأثق فى قدرته على الفعل المستقبلى لنفسه ، وللأمة العربية الإسلامية ، وللدوائر البشرية الأوسع التى ننتمى إليها جميعا . ومن هنا أركز فى الجزء الحالى على بعض الأفكار المتعلقة بالإدارة المستقبلية لشئون «البيت / الوطن» مؤكدا أن المستقبل بيننا ، وأنه يبدأ الآن .. وفى كل آن. وتحضرنى هنا أعمدة خمسة لهذه الإدارة :

**أولاً** : تبنى دبلوماسية داخلية للتنمية الشاملة والمتواصلة : مع سعادتى ككل مصرى بالنجاح الكبير للدبلوماسية المصرية الخارجية ، أود أن أذكر احتياج المستقبل الشديد إلى « الدبلوماسية الداخلية » التى تجمع أبناء الوطن فى موجات حوارية ، تعترف بكل أشكال التعددية الفكرية والسياسية وغيرها ، فى إطار من الوحدة والمواطنة . هذه الدبلوماسية تعلمنا كيف نتفق ونختلف وكيف نختلف لنأتلف ، وكيف نقيم العلاقات الشبكية لأنشطتنا وبين مختلف مؤسساتنا ، وكيف نعظم استفادة الكل . من الكل ولتسمحوا لى أن أضرب بعض الأمثلة الواضحة : العلاقة بين الجامعات ومراكز البحوث وبين مواقع الإنتاج والخدمات ، تحتاج إلى هذه الدبلوماسية الداخلية ، وإلى ما ينجم عنها من سياسات للتعاون وعقود واتفاقيات

لمصلحة الطرفين – العلاقة بين العامل وصاحب العمل وبين المالك والمستأجر وبين المنتج والمستهلك ، كلها أمثلة على علاقات تتأثر بمجمل التغييرات المحلية والعالمية ، وتحتاج إلى هذه الدبلوماسية الداخلية التى يؤدى نجاحها إلى شيوع الأمن والاستقرار اللازمين للتنمية – العلاقة بين رجال الأعمال والمجتمع ، وما يمكن أن تؤدى إليه الدبلوماسية الداخلية من تأكيد للدور الاجتماعى لرأس المال ، وهو لازم لنجاح أصحاب رأس المال ، كما هو لازم للمجتمع .. إلى آخر هذه الأمثلة ، التى تجعلنا ندعو إلى بلورة كل الجهود الجارية فعلا بين جميع أطراف الأنشطة المجتمعية فى إطار سياسة ناضجة للدبلوماسية الداخلية ، يجرى تشجيعها ودفع آلياتها ، وإذا كنا نستهدف بالدبلوماسية الداخلية ما يمكن أن أصفه « بتنمية الانتماء » وتجسيده فى الممارسة العملية دون اقتصاره على المشاعر العاطفية ، فإن تنمية الانتماء هذه لها بدورها هدف أوسع ، هو تنمية منظومة المجتمع ككل ، تنمية « شاملة » تدرك تماسك وتفاعل النسيج الوطنى ، بشرا وأنشطة ، « ومتواصلة » تتعامل مع الحاضر وعينها على المستقبل ، وحق أجياله الجديدة فى أن ترث وطنا ناميا مصونا .

**ثانياً** : استيعاب الفروق بين الاستراتيجية والتاكتيك : إن مراجعة دروس التاريخ تؤكد أهمية استيعاب هذه الفروق فى إحراز النجاح « بعيد المدى » ، بالذات . لقد ذكرت نجاح الدبلوماسية المصرية الخارجية ، واعتراف مختلف الدول بالدور الفاعل لمصر فى التمسك بالأهداف الاستراتيجية للسلام والتنمية ، دون تفريط فى الحقوق المشروعة لأمتنا . إننا كشعب نحتاج جميعاً إلى ثقافة سياسية ، تعلمنا التفرقة بين الاستراتيجية والتاكتيك فى إدارة شئون المجتمع ، وتجعلنا نتفق استراتيجيا حول الأهداف الوطنية الكبرى National Goals ونحتفى بالاختلاف الراقى حول تاكتيكات الوصول إليها . هذا الاتفاق أو التحالف الاستراتيجى يساعد من ناحية على نجاح الدبلوماسية الداخلية ، ويمهد الطريق لرسم صورة المستقبل من ناحية أخرى . ورغم مقتى الشديد لجلد الذات ، لابد أن اعترف بأن بين الكيانات القريبة والبعيدة من نجح فى استيعاب ذلك ، بأكثر مما استوعبناه كعرب ، ودفعنا الثمن . لقد آن الأوان أن نتفق بوضوح على الأهداف الوطنية داخل كل قطر عربى ، وعلى الأهداف القومية بالنسبة لأمتنا ككل ، كالتزام استراتيجى من أجل المستقبل ، وألا تدفعنا الخلافات التكتيكية – المبررة وغير المبررة – إلى فقدان « بوصلة المستقبل » .

**ثالثاً** : بين إرادة التطور وإدارة التطور : الوصول إلى غد أفضل يستلزم إعادة هندسة Re - engineering أكبر عنصر قادر على إحداث قيمة إيجابية مضافة فى تحسين أداء منظومة المجتمع ككل ، أو مختلف قطاعاتها المتفاعلة ، وأعنى بذلك

تحديداً العلاقة بين إرادة التطور وحسن إدارته . وتعلمنا أدبيات التطور المجتمعى أن هنالك خمسة مواقف من التغيير فى فكر وأسلوب إدارة مؤسساته الخدمية والإنتاجية والثقافية .. إلخ هذه المواقف هى :

١ – المغامرة التى تختزل أحيانا فى التغيير من أجل التغيير ، ودون حساب للعواقب .

٢ – الريادة ، ويقوم بها أصحاب الرؤية المستقبلية ، القادرون على استشراف الهدف الصحيح وتحديد الاختيارات المؤدية إليه .

٣ – كفاءة التنفيذ التى يمتلك أصحابها شجاعة التغيير دون أن يشترط امتلاكهم القدرة الإبداعية على الرؤية المستقبلية ، لكنهم ما أن يعرفوا الهدف يستطيعون بإخلاص تنفيذ البرنامج أو السياسة المؤدية إليه .

٤ – بقاء الحال والقعود عن التغيير . وأصحاب هذا الموقف لا يرغبون فى المشاركة فى أى تغيير ويركنون إلى الاطمئنان إلى المألوف مهما كانت الحاجة إلى تغييره.

٥ – مقاومة التغيير ، وهؤلاء لا يكتفون بالقعود وعدم المشاركة ، لكن طبائعهم أو مصالحهم الضيقة أو الأمرين معا تجعلهم يحاولون التصدى لجهود التطور والتغيير وعرقلتها .

ولعلنا مما سبق نستنتج بسهولة أن إدارة التطور تستلزم الاعتماد على إرادة التطور عند من يمتلكون القدرة على ارتياد المستقبل ، ويعاونهم من يمتلكون القدرة على كفاءة التنفيذ . أما المغامرة والقعود والرفض ، فكلها مواقف مرفوضة مستقبلنا. والحقيقة أننى أتطلع إلى دور كبير تلعبه مؤسساتنا التعليمية والإعلامية فى تنمية وتصحيح مواقفنا التطورية ، بحيث يكون لدينا دائماً العدد الكافى والمتضافر من الرواد المبدعين والتنفيذيين الأكفاء .

**رابعاً** : تنمية رأس المال البشرى غاية ووسيلة : إذا كنا قد تحدثنا عن « الدبلوماسية الداخلية » كوسيلة لإحداث التنمية الشاملة والمتواصلة ، وعن القيمة الاستراتيجية للاتفاق حول الأهداف الوطنية والقومية مع عدم التضحية بأى قدر منها على مذبح خلافات وديناميكية التاكتيك ، وإذا كنا قد تطرقنا بعد ذلك إلى خريطة مواقف التطور المجتمعى وما يلزمنا « مستقبليا » لامتلاك إرادة هذا التطور وحسن إدارته ، فلا شك أننا نستهدف فى كل ذلك « الإنسان » ولا وسيلة لتحقيقه إلا جهد الإنسان فهو الغاية والوسيلة معاً . ومن هنا اهتمت المنظمات الدولية وغيرها بما

تطلق عليه اسم رأس المال البشرى وتدارست مؤشرات ومعايير تنميته وصنفت الدول طبقا لهذه المؤشرات والمعايير . لذلك ، ونحن نؤكد أن المستقبل بيننا وأنه يبدأ الآن وكل آن، علينا أن نركز على التنمية البشرية وأن نجعل كل جهود الدبلوماسية الداخلية والتحالفات الاستراتيجية والخطط التطويرية تستهدفها . ولأن الحديث يدور حول المستقبل ، فلابد أن يشغل الشباب موقعا مهما فيه . وهنا أرجو أن يتسع صدر القارئ لرفضى المقولة النمطية المتكررة ، التى تؤكد – ولا أدرى كيف يكون ذلك – أن الشباب هم « نصف الحاضر وكل المستقبل » ، إن الشباب هم نصف الحاضر ونصف المستقبل ، عندما ينضجون وتصير إليهم مسئولية العمل الوطنى ، بما فى ذلك رعاية النصف الجديد ، شباب الغد . وبصرف النظر عن التصنيفات الدولية ، التى يرددها البعض ، وينتقد البعض عدم موضوعيتها ، من حقنا أن نتضافر من أجل تنمية رأسمالنا البشرى وتوفير أفضل السبل لاستثماره المستقبلى ، علينا أن ننشغل بسبل توفير أفضل تعليم ممكن ولأطول مدة ممكنة لأكبر عدد من أبناء المجتمع ، لأن رأس المال البشرى « المعرفى » هو معيار قوة المستقبل ولا يقل عن ذلك أهمية اعتبار التدريب الراقى المستمر مشروعا قوميا ، يؤهل رأسمالنا البشرى للمنافسة فى عالم الغد .

ولا يمكن إغفال مشكلة الأمية وتقييم والجهود الجارية للقضاء عليها ، وأهمها تجفيف منابعها تماماً . ثم تأتى بعد ذلك الرعاية الصحية ، ومظلة « تأمين الإنسان » فى هذا الشأن تعد ضرورة للمواطن العادى ، الذى تؤكد القيادة السياسية مشكورة وضعه شديد التميز على قائمة اهتماماتها . ومع تشجيع الاستثمار وانطلاق المشروعات الكبرى وتشجيع المشروعات الصغيرة والانتشار خارج الوادى الضيق ، اتمنى المواجهة الجذرية لمشكلات البطالة والإسكان والبيئة . ويحضرنى هنا الاتجاه المحمود نحو تنمية جنوب الوادى وسيناء ، وتضييق الفجوة بين الريف والحضر ، والاهتمام الكبير بالمرأة والطفل ، فكل ذلك يصب فى العنصر الحاسم لإدارة المستقبل رأس المال البشرى واتصور أن المشاركة المجتمعية الشاملة ، والاقتناع الاستراتيجى بهدف تنمية رأس المال البشرى والاتفاق حول وسائلها وسياساتها ، سيعظم العائد ويقربنا من الهدف .. المستقبل المشرف الذى تستحقه بلادنا .

**خامساً** : الحاجة إلى مفهوم مستقبلى للرقابة المجتمعية : مع انطلاقة التنمية الشاملة وتغير دور الدولة ، والحرص على توفير الحافز الفردى وتشجيع الاستثمار ... إلخ يأتى الدور المهم والحاسم للرقابة المجتمعية . ومفهومها عندى لا يقتصر على النواحى المالية والإدارية والأمنية التى يرتاح كل مصرى « أمين » للأداء المتميز

للأجهزة المسئولة عنها ، بل أود تفعيل الرقابة الإنتاجية والتصديرية فى زمن الجات ومنظمة التجارة لحماية المنتج الوطنى بكل أشكاله ، وتوظيف الرقابة لإحداث طفرة فى جودته وتنافسيته . إن المستقبل يستدعى منها إبداع مفهوم جديد للرقابة المجتمعية ويجعلها متضمنة فى التخطيط والتنفيذ والمتابعة . رقابة مجتمعية يشارك فيها أهل الفكر والرأى بناء على شفافية المعلومات وحرية الصحافة والإعلام ، ورقابة مالية تبدأ مع الحكم على كفاءة تخصيص الموارد ومحاسبة التنفيذ وقياس العائد ، ورقابة تختص بكفاءة الإدارة والقيادات التنفيذية القائمة عليها ، ورقابة فنية متخصصة للمجالات العلمية والصناعية والتكنولوجية ، وكذلك رقابة خدمية للتعليم والصحة والثقافة والإعلام ... إلخ . كل ذلك يتضافر لتشكيل رقابة مجتمعية شاملة تطمئن على إدارة اقتصادات شئون الحاضر من أجل المستقبل .

إن هذه الخماسية التى تعرضنا لها والتى اعتذر للقارئ عن تشعبها وكثرة تفاصيلها تعد « الحركة الأولى » فى سيمفونية « صياغة المستقبل » وأرجو الله مخلصا أن نجيد قراءة « نوتتها » وأن نعزفها معا فى تناغم وهارمونية ، ودون نشاز .

## III. ٤. جدول أعمال المستقبل

جميل أن تنشغل مجالس الوزراء والشعب والشورى بدراسة مواثيق العمل الوطنى ، التى تمثلها خطابات القيادة السياسية فى مختلف المناسبات ، لأنها تمثل دليل العمل الوطنى وتوجهاته العامة – والأجمل من ذلك ، – ما تحمله هذه الخطابات من دعوة مخلصة للمشاركة والاجتهاد ، موجهة إلى كل مصرى مهتم بقضايا الوطن ، وحريص على التفاعل الإيجابى مع مسيرته نحو المستقبل . وجميل أيضاً أن تقدم اللجان المختلفة للمجالس القومية المتخصصة دراساتها المتعمقة لمختلف المجالات ، وأن يقوم مركز المعلومات بمجلس الوزراء والجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بدورهما المعلوماتى شديد الأهمية ، وأن تقدم الأحزاب والنقابات رؤاها وإجتهاداتها .

فمع الأهمية القصوى لعطاء مختلف أشكال الفكر التنفيذى والتشريعى والاستشارى ، الذى تقدمه هذه المجالس والجهات ، يحتاج المستقبل – باعتباره ملكا للجميع – المزيد من مساهمة « الفكر الاستشرافى » ، الذى يقدمه أبناء الوطن من مفكرين وعلماء ومثقفين . هذا الفكر الاستشرافى الذى يعى ويقدر الجهود الجارية على أرض مصر ، ويدرك المتغيرات الإقليمية والعالمية وأهمية التكيف الإيجابى الفعال معها ، يستطيع أن يساهم « بشدة » فى وضع أجندة أو جدول أعمال المستقبل ، التى نتطلع من خلالها إلى المشاركة فى صياغة الحضارة العالمية الجديدة البازغة[١٧] ، وضمان موقع مشرف لمصر فى عالم الغد ، ببعده الكوكبى الواضح ، وبكل ما يحمله من فرص ومخاطر .

ورغم قناعتى الأكيدة أن « جدول أعمال المستقبل » يمكن أن يوضع فى أفضل صورة من خلال « مجلس أعلى للمستقبل » ، تتبناه القيادة السياسية ، تتجمع لديه كل المعلومات اللازمة لرسم صورة المستقبل ، وتحديد أفضل الخيارات والبدائل المتاحة ، والأولويات الملحة للوصول إليها ، إلا أنه من الممكن وضع بعض الملامح والإشارة إلى أهم الآليات ، التى يتضمنها هذا الجدول المأمول . هذا مع الاعتراف المسبق بأن الملامح التفصيلية لا يضعها إلا جهاز بحثى ، يتبع المجلس الأعلى المقترح ، يستخدم أدوات الدراسات المستقبلية التى ثبت عن الطوق ، والتى تستخدم فيها أحدث منجزات العلوم الرياضية والطبيعية والاجتماعية والإنسانية ، بشكل يجعلنى ألح على أهميته وأتمنى أن تشهد مصر ولادته فى وقت قريب. بذلك تضمن اقتران الفكر بالفعل والعلم بالعمل ، فى إطار مرجعية مستقبلية مدروسة.

والآن نعود إلى الملامح المتواضعة التى وعدت بتقديمها بخصوص « جدول أعمال المستقبل » ، والتى يمكن أن تتلخص خطوطها العريضة فيما يلى :

**أولاً** : استكمال القاعدة المعرفية : إذا كان معيار القوة الرئيسى اليوم معتمدا على المعرفة ، فلابد وأن نبدأ بحكمة سقراط « أعرف نفسك » ، فنستكمل تعرفنا على خريطة الواقع المصرى ، بإمكاناته البشرية والمادية فى كل المجالات ، وتقوم بتحليل معطياتها بشكل منهجى وموضوعى ، يمكننا من تحديد مواضع القوة والتميز لتوظيفها ، ومواضع الضعف والقصور لتلافيها ومعالجتها . ومع التعرف على واقع وتطور الخرائط المماثلة إقليمياً وعالمياً ، فى هذا الكوكب المترابط ، يمكن أن نحدد ملامح خريطة المستقبل ، والأولويات المؤدية إليها فى فترة زمنية محددة ، آخذين فى الاعتبار أن نهر المستقبل لا يتوقف ، وأن هذه الخريطة المستقبلية يجب أن تحمل بذور خريطة أكثر طموحا وازدهاراً . ومن الدروس المستوعبة لمسيرة التقدم البشرى ، ما يجعلنا نطلب التركيز على موقع العمل الذهنى ، الذى صار محدداً رئيسياً للميزة التنافسية فى تقسيم العمل الدولى ، وكذلك حسابات الموقع الإقليمى ، التى تدحض إدعاءات البعض « بنهاية الجغرافيا » أو « نهاية التاريخ » ، أو حتى « نهاية الثقافات القومية » لصالح « ثقافة كوكبية » ، لا يمكن أن تثرى إلا بالحوار والتعاون بين مختلف الثقافات .

**ثانياً** : الإدارة المجتمعية والمشاركة الشعبية : فى ضوء تغير دور الدولة إلى ضابط لإيقاع التفاعلات المجتمعية من أجل زيادة الإنتاج والتصدير وحل مشكلات البطالة والإسكان ، بل والمساهمة فى حل باقى المشكلات الخدمية وغير ذلك من الأنشطة ، تأتى أهمية تقديم « فكر جديد » لإدارة المجتمع وآليات المشاركة الشعبية فى جهوده. ورغم إيمانى بخطأ النقل الكمى لتجارب الآخرين ، إلا أن النقل الكيفى للتوجهات المحمودة ، والاستفادة من دروس الغير من الأمور الملحة للتقدم . وهنا تحضرنى بعض التجارب الأوروبية القائمة على التضامن المجتمعى ودعم القدرات وحماية المنتج الوطنى فى ضوء قواعد اللعبة الدولية وتفعيل العمل الأهلى وتشجيع الدور الاجتماعى لرأس المال والتربية من أجل المشاركة السياسية فى شئون الوطن وتشجيع العناصر الشابة لقيادة المواقع التنفيذية المختلفة . والحق ، أن هذه الأمور ليست غائبة عنا، ولكن المطلوب المزيد من الاجتهاد المصرى حول تفعيلها وإيجاد آليات أكفأ للوصول إليها .

**ثالثاً** : الطفرة التعليمية: التعليم مسئولية المجتمع كله ، وما بذل ويبذل فيه من جهود واستثمارات لا ينكرها إلا جاحد . وفى ضوء ما سبق من أهمية المشاركة ، على المجتمع أن يلعب دوراً أكبر فى إحداث الطفرة المرجوة فيه ، وعلينا أن نجتهد فى إرساء قواعد تعليم المستقبل للأجيال القادمة ، الذى لا يعلمها مفهوم الانتماء فقط ، بل يعلمها ممارسة الانتماء ، والذى يؤهلها لسوق العمل المتغيرة محليا وعالميا،

ويسلحها بالمعارف العلمية والتكنولوجية اللازمة للمنافسة فيه ، وأن يكون للتدريب دوره المتميز فى مسيرة تطويره . إن المستقبل لن يكون إلا لمجتمع يمارس التعليم والتعلم المستمرين ، ودعم الجهود الجارية فى التعليم بكل مستوياته لا يكون إلا بالمشاركة المخلصة بالفكر والفعل فى ضمان إتاحته وجودته . ولا شك أن « جدول أعمال المستقبل » يضع للتعليم موقعه البارز فى بنوده ، ويحدد الدراسات اللازمة لتحقيق أهدافه .

**رابعاً** : الانطلاقة العلمية – التكنولوجية : نحن نعيش فى عالم تحكمه ثقافة التكنولوجيا بشكل أو بآخر ، حتى صارت المرحلة الجديدة من العلم تسمى بمرحلة العلم التقنى[١٨] . وفى هذا الجدول المترابط الذى نقدمه يمكن أن ندرك أهمية التعرف على خريطة العلم والتكنولوجيا لدينا ، وأن نحدد ملامح الخريطة التى نتمناها، ونركز على الأولويات اللازمة فى ضوء الوعى باقتصادات العلم ، والعائد المجتمعى من ورائه، أننا يجب أن نتحول إلى مجتمع علمى ، ثقافى ، فنى ، بشكل ينفتح على العالم بكل مدارسه ، وبعمل مستمر على بناء قدراتنا الذاتية فى مختلف مجالاته الأساسية والتطبيقية . فكل جديد ومهم يعتمد على التضافر بينهما ، وكل قدرة تنافسية ستعتمد على استيعابها ، ويضيق المجال عن تفصيل هذه النقطة المهمة ، التى تغيب عن البعض منا ، عندما يؤكد أن الحاجة الملحة تدعونا إلى التركيز على المجالات التطبيقية فقط ، بينما تزخر أدبيات العلم والتكنولوجيا بانجازات الجهود الأساسية لا التطبيقية ، ويعتمد تمويل البحث العلمى على تركيز الدولة على دعم العلوم الأساسية ، والقطاع الخاص على دعم العلوم التطبيقية ، مع مشاركة الاثنين فى دعم الأعمال الأساسية – التطبيقية ، التى تستهدف المعرفة الأساسية من أجل التطبيق المنظور ، أما بالنسبة للعلوم الأساسية فالتحدى من يذكر لى ما لم يؤد منها إلى تطبيق مذهل يغير وجه الحياة البشرية ، ولو بعد حين !! والخلاصة أن الإدارة المجتمعية لاستراتيجيات العلم والتكنولوجيا من أهم مكونات « إدارة المستقبل » .

**خامساً** : التعاون الإقليمى والدولى : لابد وأن ننشغل بهذا تفصيليا ، آخذين فى الاعتبار دوائر الانتماء الأقرب ( العربية – الإسلامية – الأفريقية ) وصولا إلى الدائرة الجنوبية والدائرة البشرية الأوسع ، وأن يتضمن جدول أعمالنا المستقبلى كل أشكال المشاركة القائمة على المصالح المتبادلة وجذب الاستثمارات ، وعمل شبكة كثيفة من علاقات الأخذ والعطاء فى منظومة عالم المستقبل .

**ومرة أخرى ، هذا هو جهد المقل ، فى وضع ملامح جدول أعمال المستقبل ليتنافس المتنافسون .**

# الخلاصة

# مـــن هنـــا نبدأ(*)

(*) هذا العنوان مستوحى من كتاب شهير للمفكر خالد محمد خالد .

## الخلاصة

## من هنا نبدأ !!

تصدر هذه الكراسة بعد أن هدأت إحتفالات الألفية فى كل أرجاء الكوكب . وبعيداً عن سحر الأرقام الدائرية وحسابات نهاية القرن العشرين ؛ هل تكون بنهاية ١٩٩٩ أو ٢٠٠٠ ، فإن هذه « النهاية / البداية » لا تؤرخ فقط لقرن جديد أو ألفية جديدة . إنها تؤرخ أيضاً لبزوغ عالم جديد كوكبى الطابع . والسؤال الذى طرحناه : أى كوكبية نريد ؟ إذا كنا لا نريدها كوكبية أحادية الرؤية غربية التوجه ، علينا أن نشارك فى صياغتها دون الإكتفاء بإدانة الأفكار المطروحة حولها والانفعال العاطفى ضدها . وإذا كان الفكر المستقبلى يعلمنا أن أى لحظة تاريخية لا تؤدى بالضرورة إلى مستقبل واحد ، ولكن توجد دائماً « مستقبلات بديلة » يشكلها فكرنا وفعلنا ، فماذا يعنى ذلك بالنسبة للكوكبية ؟ إن الكوكبية عملية تاريخية / مستقبلية، لكن شكلها الآتى لا تحدده حتمية تاريخية لا فكاك منها . إن « رحم المستقبل » يتسع « لكوكبيات بديلة » ، يتحمل البشر مسئولية إكتمال تشكل وولادة إحداها . ولا شك أن النقد الموضوعى للجوانب المظلمة للشكل المطروح يسهم فى ذلك ، ويستحق المشاركة الإيجابية من الجميع ، بشكل لا يكتفى بالإدانة « والولولة الكوكبية » أو « النواح الجنوبى » ، بل يقدم البدائل والآليات ، ويدعم موقفه بالبحوث والدراسات[١٩] .

ومن أجل مشاركة مصرية فاعلة ، تنطلق من أهمية تفاعل المحلية مع الكوكبية، إقترحت أن تتمثل البداية العلمية المنهجية فى تشكيل « مجلس أعلى للمستقبل » ، يختلف عن الشكل المتعارف عليه فى مجالسنا العليا . وكيف لا يختلف ، وهو يعدنا للمشاركة فى صياغة عالم مختلف ؟ ولعله من المفيد هنا أن نحدد بعض ملامحه ، التى تجعله قادراً على رسم ملامح صورة مستقبلنا ، والمشاركة الطموحة فى الجهود الجارية لصياغة مستقبل العالم .

يقترح أن يضم « المجلس الأعلى للمستقبل » لجنة عليا ، تكون بمثابة مجلس للإدارة ، وشعبيته : معلوماتية وبحثية .

تتطلب عضوية اللجنة العليا إمتلاك القدرة على الرؤية المستقبلية والتفكير الإبداعى المتابع لكل جديد ، دون إشتراط شغل أى مواقع قيادية تنفيذية ، كما هو الحال فى المجالس العليا الأخرى . هذه اللجنة ، التى تمثل المعقل الفكرى think tank عصر المستقبل ، يقترح أن تتولى رئاستها القيادة السياسية ، دعما لدورها وتوجيها لمسارها الخاص بوضع جدول أعمال المستقبل ورسم ملامح صورته . أما

الشعبة المعلوماتية فتوفر قواعد البيانات والمعلومات اللازمة لعمل اللجنة ، وذلك بالتنسيق بين الأجهزة التى تعمل فى هذا المجال ، مثل مركز معلومات مجلس الوزراء والجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء . وتمد الجهود بالمتابعة المعلوماتية على المستوى الكوكبى . وبالنسبة للشعبة البحثية ، فهى مسئولة عن التنسيق بين المراكز الإستراتيجية والمستقبلية والاستشارية وتقييمها وتوجيهها ، فى إطار الخطة التى تضعها اللجنة . ولا يقل أهمية عن ذلك ، أن تقوم بتنمية الكوادر البحثية الخاصة بالدراسات المستقبلية ، وتوفير فرص الاحتكاك العلمى والبعثات لتطوير هذه النوعية التى تحتاج إلى دفعة كبيرة ، تجسيراً للفجوة الهائلة بيننا وبين المتتبعين فى هذا المجال.

إن هذا الإطار العام يحتاج إلى الكثير من التفاصيل التى تستلزم بذل الجهود المخلصة ، لتمثل فى النهاية دراسة جدوى كاملة للمقترح . ونقطة الإنطلاق المأمولة تكون بتبنى الفكرة ، والإقتناع فعلاً بأننا : من هنا نبدأ !!

# هوامش

## على دفتر المستقبل(*)

(١) فكرة الخوف من التغير المتسارع بسبب تغيرات إقتصادية أو تكنولوجية غير متوقعة في زمان الكوكبية ، وكيف أنها حلت محل الخوف من عدو محدد فى عالم الحرب الباردة ، تعد من الأفكار الرئيسية في كتاب توماس فريدمان :

Thomas L. Friedman, ***The Lexus and the Olive Tree*** (Farrar Straus Giroux, 1999)

وقد سبق أن أشرت إلى ذلك في ملف مجلة «سطور» القاهرية عن الخوف (أكتوبر ١٩٩٩) . وفي إشارة إلى القديم والأصيل بشجرة الزيتون والحديث المنهمر بعربة ليكسس ، يؤكد أن الكوكبية ليست مجرد ظاهرة أو رياح عابرة ، ولكنها النظام الدولي الجديد الذى ورث نظام الحرب الباردة .

(٢) الدور المحورى للعلم الحديث فى القرون الأخيرة ليس موضع جدال ، لكننى أود هنا أن أطرح مدخلا طريفا للنظر إليه . بمثابة نهاية القرن العشرين أصدرت مجلة ***Time*** عددا خاصا (ديسمبير ٩٩) عن شخصية القرن ، وتطرقت فيه إلى شخصيات الألفية في قرونها المختلفة . كان ألبرت إينشتين هو شخصية القرن العشرين ، لكن شخصية القرن السابع عشر كانت من نصيب اسحق نيوتين والتاسع عشر من نصيب إديسون . ثلاثة قرون من الخمسة الأخيرة أختير العلماء كشخصيات أولى لها . ومع الشخصيات الأولى توجد شخصيات هامة لكل قرن . ولم يعدم العلماء الفرصة في دخول القوائم . ففي القرن السادس عشر من ينسي حوبرنيكوس ، وفـى القرن السابع عشر من ينسي جاليليو ، وكذلك داروين في القرن التاسع عشر ؟ وهذه مجرد أمثلة .

(٣) انظر : أحمد شوقي ، ***مغزي القرن العشرين : تأملات حول ثورة العلم والتكنولوجيا*** ، سلسلة كراسات مستقبلية (المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٩) .

(٤) من أفضل الكتب التي تعرض مفهوم العلم التقني وعلاقة العلم بالتكنولوجيا :

M. Tiles & H. Oberdeik, ***Living in a Technological Culture : Human Tools and Human Values*** (Routledge, 1995).

(*) إذا كان نزار قبانى قد كتب « هوامش على دفتر النكسة » ، فلعل دفتر المستقبل الحالى وهوامشه يتجاوزان كل النكسات بنجاح !!

(٥) يوضح فريمان دايسون دور الأدوات ، الذي لا يقل أهمية عن النظريات والمفاهيم ، فى نشأة الثورات العلمية فى كتابه :

Freeman J. Dyson, ***Imagined Worlds*** (Harvard University Press, 1997)

----------, ***The Sun, the Genome and the Internet : Tools of Scientific Revolutions*** (Oxford University Press, 1999)

وفي الكتاب الثانى بالذات يركز علي الدور الذى يتوقعه لثورات الطاقة الشمسية والهندسة الوراثية والإتصالات الكوكبية عن طريق الإنترنت فى صياغة عالم أكثر مساواة وعدلاً . ويؤكد أن حل المشاكل الفنية والإقتصادية لهذه المجالات يفوق فى أولويته الكثير من برامج الفضاء ، رغم إقتناعه الذى عبر عنه فى الكتابين بالإنتشار الكونى للإنسان فى الأزمنة الآتية .

(٦) فى عدد خاص عن الألفية الجديدة لمجلة التمويل والتنمية Finance & Development (ديسمبر ، ٩٩) ، وهى المجلة الفعلية التى يصدرها البنك الدولى ، وفى حديث مع الاقتصادى الشهير چون كينث جالبريث ، الأستاذ بجامعة هارفارد) أوضح رفضه لإدراج مصطلح Globalism (الكوكبية) فى قاموس American Heritage باعتباره أحد المسئولين عنه ، مؤكداً مصداقية مصطلح Iternationalism (الدولية أو العالمية) للتعبير عن حتمية التقارب والتعاون والتنسيق بين الدول فى المرحلة الحالية . أرجو ألا يتهم بتبنيه لنظرية المؤامرة !!

(٧) من الصعب تقديم حصر شامل للدراسات المستقبلية ، لكن موسوعة المستقبل :

***Encyclopedia of the Future*** (Simon & Schuster, 1996)

أوردت أهم مائة كتاب فى الدراسات المستقبلية . والواقع أن متابعة مجلة Futurist التى تصدرها جمعية مستقبل العالم بالولايات المتحدة الأمريكية تغطي الكثير من الموضوعات والإصدارات الجديدة . ويمكن أن نرشح أيضا تقارير مشروع الألفية الذى تديره جامعة الأمم المتحدة ، والإطلاع على إصدارات اليونسكو ، التى أنشأت شعبة للدراسات المستقبلية .

(٨) يبدو نقد الطابع الغربى للدراسات المستقبلية ، وأهمية المشاركة البشرية الأوسع ، واضحين فى كتاب :

Ziauddin Sardar (ed.) ***Rescuing All Our Futures*** (Praeger Studies on the 21 st Century, 1999).

فعبر موضوعاته العديدة نجد الدعوة إلي إعادة التفكير فى الدراسات المستقبلية (إلينوراماسيني ) وفك الإرتباط بينها وبين التوجه الغربي (سوزانثا جوناثيليك) وعلاقة الدراسات المستقبلية بالمستقبلات الكوكبية (چان بيستر) ... إلخ . وإذا كانت هنالك كتب تستحق القراءة ، فإن هذا الكتاب يستحق الترجمة أيضا .

(٩) جاءت هذه الإشارة فى :

J. Coates & A. Hines, ***2025 : Scenarios of us and Global Society Reshaped by Science and Technology (Oak Hill Press, 1997)*** .

(١٠) جاءت هذه الإشارة فى :

Allen Hammond, ***Which World ? Scenarios for the 21 st Century*** (Earthscan Publications Ltd, 1998) .

(١١) المقصود بذلك كتاب صمويل هنتنجتون الشهير «صدام الحضارات» ، وله ترجمة عربية لطلعت الشايب (دار نشر سطور ، ١٩٩٨) .

(١٢) يري بعض التربويين عدم موضوعيية الشعار ، لإستحالة التفكير الكوكبى المتجاوز للسياق الثقافى المحلى . وهذا الرأى يأخذ الشعار بالمعنى الحرفى ، بعيداً عن المغـزى الذى ذكرنـاه : المتابعة والإستيعاب بهدف التكيف الإيجابى المشارك . وأؤكد هنا على صفتى الإيجابية والمشاركة ، لتحفظهم على التكيف أيضا .

(١٣) لشرح دور المعرفة كقوة حاسمة فى المستقبل انظر :

A. Toffler, ***Power Shift: Knowledge, Wealth and Violence at the Edge of the 21 st Century*** (Pantam, 1990) .

(١٤) بالنسبة لما قد يلحق الإنسان نفسه من تغيير أصدرت مجلة ***Scientific Amerecan*** عـدد خـاصـا تحـت عـنـوان ***Yaur Bionic Future*** (Freeman, 1999) وطرح الموضوع في إجتماع جمعية مستقبل العالم لعام ٩٩ ، الذي نشر المجلد الخامس بأوراق :

Howard Didsbury Jr, ***Frontiers of the 21 Century : Prelude to the New Millennium*** (World Future society, 1999).

وجدير بالذكر أن فرانسيس فولوياما ، الذي طرح فى عام ٨٩ فكرة نهاية التاريخ وإنتصار الليبرالية الديمقراطية الغربة النهائي ، نشر بعد عشر سنوات مراجعة لفكرته ، يؤكد فيها أن تغيير طبيعة الإنسان عن طريق العلم والتكنولوچيا (الوراثة والعقاقير) سينهى التاريخ البشرى ، ليبدأ كما ذكرنا التاريخ ما بعد البشرى . انظر :

Francis Fukuyam, ***Second Thoughts : The Last Man in a Bottle*** (The National Interest - Summer 1999: 16 - 33) .

(١٥) انظر : موسوعة المستقبل (الهامش رقم ٧) ، للتفرقة بين المدى القصير والمتوسط والطويل في الدراسات المستقبلية . وقد شرح ذلك فى كراسة سابقة للمؤلف (الهامش رقم ٣) .

(١٦) لا أعنى بذلك المشاركة فى الهجوم على إحتفال الألفية ، والذى نقرأ مثيلا له بالنسبة لإحتفال بريطانيا والنصب التذكارى الذى بنى لنفس الغرض . لكننى أطرح تصوراً مخالفا لإستقبال الألفية ، إقترحته منذ عامين ، ومازال مطلوبا ونحن في مطلعها أن نعقد ندوة عالمية لمستقبل البشرية ، تنتهى بأعلان يصدر من مصر . أما الإحتفال المذكور فقد صار ماضيا ، ونحن نتطلع هنا إلى مستقبل أفضل !! .

(١٧) نعود إلى توفلر ، لنشير إلى كتابه الذى «يؤرخ» هو وزوجته لبزوغ حضارة جديدة :

A. Toffler & H. Toffter, ***Creating a New Civilisation*** (Turner, 1995)

(١٨) يتصدر الحديث عن الجانب المظلم للكوكبية غلاف مجلة «فوربين أفيرز» وهي أشهر مجلات الشئون الخارجية الأمريكية ، حيث نشرت بعد مظاهرات سياتل ، مقال :

Jay Mazur, ***labor's New Internationalism*** (Foreign affairs, january, February 2000 : 79 - 93) .

ويتضح من المعالجة أن سياسة «منظمة التجارة العالمية» لن تظل حصنا آمنا لمصالح النخب الغنية ، لأن الإتحادات العمالية قد إستفادت من الإتجاه الكوكبى «للبزنس» ، وحاكته فى عالمية النشاط كى تدعم الإتجاه نحو ترشيد هذه السياسات لصالح حقوق الإنسان والبيئة وظروف العمل . مرة أخرى أرجو ألا يتسرع البعض باتهام المجلة بالتآمر على الكوكبية . إن المقال يستهدف السعى إلى صياغة كوكبية أفضل نسبيا ، من بين الكوكبيات البديلة الممكنة .